حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الاداري وأليـاتها في الحد منه دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات المجتمع المدني بمحافظة المنوفية

منى عمارة

المستخلص

يتمثل هدف البحث فى التعرف على تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد المالى والاداري وأليـاتها في الحد منه ، وتكمن أهمية ذلك فى الوقت الذى تمر فيه مصر ومعظم الدول العربية بأخطر مراحل الفساد المالى والادارى والذى يؤثر على معدلات التنمية ، ومن ثما إنخفاض معدلات الاستثمار لخوف المستثمر من أنماط وأشكال الفساد التى تنتشر فى المجتمع المصرى ، هذا فضلا عن النتائج السلبية التى تؤثر على قيم وأخلاقيات المواطنين وإنعكاسها على إنخفاض مستوى المعيشة ، ومن ثما على معدلات الإنتاج التى تكاد تنعدم لإنتشار ثقافة الرشوة والفساد والمحسوبية ، وقد إعتمدت الدراسة على تطبيق ٣١٥ إستبيانة على مؤسسات المجتمع المدنى لمعرفة وجهة نظرها فى أليات مكافحة أنماط الفساد المختلفة ، ولمعرفة إستيراتيجتها فى الحفاظ على المجتمع من أفة الفساد الموبقة ، حيث تم إختيار العينة بطريقة عمدية وتأتى خصائص العاملين فى المؤسسات متنوعة حسب وضعهم الإقتصادى والاجتماعى وتتلخص أهمية الدراسة فى ضرورة مكافحة كافة أشكال الفساد وأنماطة وتشخيصها للوقوف على أهم الأدوات والأليات التى تستطيع الحد من إستفحال تلك الظاهرة ، للحفاظ على مقدرات المجتمع وإمكانياتة المادية والبشرية على حد سواء ، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى بإعتبارة أنسب المناهج الملائمة لطبيعة موضوع الدراسة .

الكلمات المفتاحية : التصور- مؤسسات المجتمع المدنى – الفساد المالى والادارى – الأليات والاستيرتيجيات.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة:

مما لاشك فيه ان جميع المجتمعات الإنسانية على اتساع المعمورة قد اصابها الشيء الكثير او القليل من الفساد ، فالمدينة الفاضلة لاوجود لها فقط سوى في اساطير افلاطون وخلوها من الفساد والمفسدين .ولكن قضية الفساد اليوم من أهم القضايا التى وصلت الى ادق التفاصيل اليومية واتساع دائرتها وتشابك حلقاتها وترابط آلياتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل واصبحت تهدد حياتنا ويمكن تشبيها بالمرض الهادم للمناعة مثل (الايدز) .ليس هذا فحسب ، بل أنها أخطر منه لأنها تسبب الإنهيار القيمى والاخلاقى للمجتمع وتقضى على أخلاقيات النزاهة والشرف اللذان أصبحا عملة نادرة اليوم ، ومما يلاحظ ان قضايا الفساد الاداري في العقود الاخيرة استطاعت ان تتغلغل للنظام القيمي للمجتمع وتشمل جميع مفاصل الحياة الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها وعدَ الفساد الاداري بالظاهرة السلبية ذات الاثر العالمي فهو موجود في مختلف المجتمعات ولكن بدرجات تتفاوت تبعاً لتقدم المجتمع وتطوره الانساني .

ومن هنا فان البحث الحالي اخذ على عاتقه تسليط الضوء على مشكلة الفساد الاداري في النظم الادارية عموماً والمصرية خصوصاً ،وتشخيص خطورة هذه الظاهرة في اضعاف وتدمير النظم الاخلاقية والقيمية في المجتمع اضافة الى الابعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها ، وابراز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد منه .وفي ضوء مشكلة البحث فان اهميه هذه الدراسة تنبع من كونها تتناول ظاهرة هامة ومؤثرة فى النظم المجتمعية وتؤكد حقيقة عرفها العالم المتقدم والتي لازالت بعيدة عن واقعنا آلا وهي امكانية مؤسسات المجتمع المدني من ان تاخذ دورا كبيرا وفاعلا في محاربة وتطويق أفة الفساد الاداري .وعليه فان اهداف البحث تصب في تقديم اطار فكري شامل لمفهوم الفساد الاداري ،وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني وآلياتة في الحد من إنتشار هذه الظاهرة.

أولا : مشكلة الدراسة-

رغم ان ظاهرة الفساد الاداري ليست بظاهرة جديدة الا انها ما زالت تستأثر بإهتمام كبير من قبل مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمعات النامية واهتمام اكبر من قبل مؤسسات المجتمع المدنى بالمجتمعات المتقدمة وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولما تجلبه من خسائر لا يمكن تقديرها بثمن .بل واكثر من ذلك فانه رغم شعور القائمين بادارة المنظمات بغض النظر عن نوع الملكية بمحاذير واخطار استمرار هذه الظاهرة ، بل وميلها للتعاظم والتفاقم فان الجهود التي تبذل للحد منها او تحديدها ما زالت قليلة ومتواضعة للغاية، لذا ستحاول الباحثة في هذا البحث بضرورة الالمام بطبيعة االموضوع ومحاولة الاجابة على السؤال الاتي :- كيفية تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الاداري وألياتها في الحد منه وطرق التعامل مع هذه الظاهرة ؟

مع العلم بأنة يجب ان تنطلق الدراسة من حقيقة مؤكدة وهى ان الجميع سواء كان (فردا ،منظمة ،دولة ،مجتمع) لديهم امكانيات ورغبة اكيدة شبه كاملة لعمل أى شيء للتخلص منه والقضاء عليه بكافة أنماطة وتحجيم إنتشار الفساد الاداري وهذا شعور صادق وحقيقي ، لذا يجب على الجميع ان يدرس الظاهرة بعمق ويتحرى بصورة جدية فى كل الوسائل والاساليب التي يمكن تطويعها والاستفادة منها واعتباراً لجملة هذه الامور يحق القول عن الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني ضمن هذه الثورة على الفساد.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني من اهم الجهات المعنية بمراقبة ومتابعة وتشخيص وتسجيل اية تجاوزات لسير العمليات الرقابية والادارية في جميع مؤسسات الدولة بحكم

دورها الرقابي والتشخيصي ولانها تستطيع من خلال هذا الدور ان تحد من حالات الانحراف عن الاهداف المرسومة وتجعل عملية التقويم والمكافحة لهذه الافة تجري باسلوب منطقي بعيداً عن التشهير والهدر والضياع .ومنه نستخلص كذلك ان تحقيق الاهداف المرجوة للحد من الفساد الاداري ياتي من خلال اعتماد مؤسسات المجتمع المدني على إستراتيجيات مدروسة لاشاعة روح المواطنة والمحاسبة والزام المؤسسات بضرورة اعادة هيكلة اداراتها وإستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد الاداري واعتماد التكنولوجيا المتطورة التي يمكن ان تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد الاداري داخل المجتمع المصرى .

ثانيا- أهمية الدراسة:-

على الرغم من إستفحال ظاهرة الفساد المالى والاداري في النظم الادارية المصرية واتساعها على مستوى كافة مفاصل المجتمع مما ادى الى ضعف وانهيار معظم النظم أدت لردود فعل سلبية لدى افراد المجتمع .وهذا مايفرض على جميع مؤسسات المجتمع المدنى ضرورة العمل على محاصرة الفساد ومكافحتة والحد من إنتشارة فى كافة مؤسسات الدولة غير ان الباحثة ونتيجة للمسح الميداني الذي اجرته لبعض من مؤسسات المجتمع المدني وجدت إهمالاً فيه الى حدٍ كبير سواء على مستوى عدد المؤسسات المعنية بمكافحة وكشف ممارسات الفساد الاداري في مختلف القطاعات في الدولة و على مستوى الممارسات والاجراءات الكفيلة بمحاربته والحد منه .

وعليه تأتى أهمية البحث فى تشخَيص ظاهرة الفساد الاداري التى استفحلت وتشعبت بشكل خطير في جميع مفاصل الدولة واصبح الوضع يتطلب أن يتكاتف الجميع لمحاربتها وفي المقدمة مؤسسات المجتمع المدني .

وتنبع اهمية البحث من اهمية موضوع الفساد الاداري لكونه يشكل آفة مدمرة تواجه مختلف المنظمات بغض النظر عن عائداتها ،وتؤدي الى نتائج خطيرة ومهددة لكيان المجتمع ككل .وتنبثق اهمية البحث ايضاً من كونه يقدم النتائج التي تؤشر وتوضح الاسباب الحقيقية التي أبرزَت الفساد الاداري وجعلته يسري في منظماتنا مثل النار في الهشيم .كما يكتسب البحث اهميته من كونه يسلط الضوء على اهمية الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في محاربة ظاهرة الفساد الاداري فى مصر .

ثالثا: اهداف البحث -

يسعى البحث فى المقام الأول فى التعرف على تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الاداري وأليـاتها في الحد منه لتحقيق هدف اساسي هو تقديم تأطير نظري وتحليلي لمفهوم الفساد المالى و الاداري وأليـاتها في الحد من تلك الظاهرة.ومن هذا الهدف تتفرع اهداف فرعية منة تتمثل في.

١-التعرف على تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الاداري.
٢-الوقوف على أهم أسباب إنتشار الفساد المالى والإدارى فى مؤسسات المجتمع المدنى .
٣-التعرف على أهم الآثارالمترتبة على إنتشار ظاهرة الفساد الإدارى فى المجتمع.
٤-التعرف على أهم إستراتجيات مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.

ثالثا- تساؤلات الدراسة:-

وفقا لأهداف الدراسة السابقة وقضاياها الاساسية تم تحديد تساؤلا رئيسيا وهو ماهى طبيعة تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الادارى وأليـاتها فى الحد منة .وينبثق منة مجموعة من التساؤلات الفرعية هى:

١-ما هو تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الادارى.

٢-ما هى أسباب إنتشار الفساد المالى والادارى فى المجتمع.
٣-ما هى أهم الآثار المترتبة على إنتشارظاهرة الفساد الإدارى فى المجتمع.
٤-ما هى أهم إستيراتجيات مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.

رابعا- مفاهيم الدراسة:-

١-مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى:-

ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمةغير واضحة الى ان جاء هيجل في القرن التاسع عشر حيث ادرج المجتمع المدني مابين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) والمجتمع التجاري والاقتصادي (القائم على اساس الربح) سعياً منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن. اختلف المفكرون واصحاب النظريات في وضع تعريف محدد للمجتمع المدني كما اختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعة دوره ،فإعتبرة البعض بأنة "مجموعة التنظيمات التطوعية الحره التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وغيرها من المثل الانسانية.

يتمتع المجتمع المدني بشخصية مستقلة في مقابل الدولة وهذا لايعني تضعيفاً للدولة وانما منع الدولة من التمدد خارج دائرة الدستور والصلاحيات القانونية فقيام المجتمع المدني سيقضي على الظواهر الاستبدادية للدولة وساستها ويمنح الفرد دوراً حقيقياً في المجتمع.

المفهوم الاجرائى لمؤسسات المجتمع المدنى:

هى تلك المؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية للدولة و تقوم بتنظيم العلاقات بين الافراد من جهة ،وعلاقتهم بالدولة بشكل تطوعى إرادى حر لتقديم خدمات وأنشطة وبرامج لمساعدة المواطنين للقيام بواجبتهم دون أى مقابل مادى.

٢- مفهوم الفساد المالى و الاداري:

تنوعت الأطروحات التي تناولت الفساد الاداري وفقاً لتفاعلاته مع مختلف الاختصاصات ومازال يشكل محل جدال محتدم في حقول المعرفة .حيث كان الفساد في علم الاجتماع يعني علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة(١) ويستنتج ان ضعف المؤسسات العامة الذي هو احد اهم اسباب الفساد يؤدي الى انخفاض في الاستثمار ،وبالتالي الى بطء عملية التنمية .ووصف القانون للفساد الاداري بانه انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية .وهناك اجماع على ان للفساد اثاراً مدمرة على حكم القانون ولاسيما عندما يطالة القضاء .

أ- **ويعرف الفساد المالي بأنه** أي تصرف يفضي إلى الاستيلاء على الموارد العامة أو الخاصة أو ابتزازها والتصرف بها خارج نطاق أغراضها ومجالاتها كما يحدث في الموازنة العامة للدولة وفي مصلحة الضرائب والجمارك( ) . ويشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها.

وتتجلى مظاهره في الرشاوى، والاختلاس، والتهرب الضريبي، وإعادة تدوير الإعانات الأجنبية والمنح للمصالح الخاصة، والعمولات الناتجة عن العقود، التلاعب والنهب للمال العام، العمولات الناتجة عن المناقصات العامة في الدولة (وخصوصاً مناقصات الإنشاءات والمباني)

ب- كما ان الفساد المالى و الاداري هو الحالة التي تحدث نتيجة الانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية بفعل تأثير او استجابة لمحفزات مادية كالاطماع وقبول الرشاوى والإكراميات المالية او العينية التى تحقق مكاسب ذاتية واجتماعية أي بمعنى اخر هو اساءة

استعمال الوظيفة للكسب الخاص الغير مشروع الفساد الإداري هو أي استغلال من بعض موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .
وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد بأنة سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة)
ج-وعرف كذلك (بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة.
د- أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) .
ه- مفهوم الفساد الاداري: هو محصلة للاتجاهات والانماط السلوكية المتأصلة في الهياكل الادارية والاجتماعية والثقافية ذات التأثير غير الشرعي في القرارات العامة ،ويحدث حين تتحول الوظائف البيروقراطية الى ادوات للاثراء الشخصي المتصاعد ،اذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الاداري في اعلى مستويات الجهاز الاداري اوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة مقابل تسهيلات ليست من حقهم.
المفهوم الإجرائى للفساد المالى الادارى "استغلال استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة" وهى السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية وإلحاق الضرر بالمصالح العامة من خلال ممارسة سلوكيات منحرفة تماما عن قواعد العمل وإجراءاته المتبعة.

خامسا- النظريات المفسرة للفساد:

تعد النظريات من الأمور المفيدة فى فهم وتفسير قضايا ومشكلات المجتمع وخاصة ظاهرة الفساد ، ونظراً لتعدد العوامل المؤدية إلى انتشار تلك الظاهرة وارتباطها معاً فى علاقات متداخلة ، فإن الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة تتعدد، ومن هذه النظريات ما يلى:

١- النظرية الأخلاقية :

ينفرد علماء الأخلاق في تناولهم لمشكلة الفساد بروح تستهدف وصف تلك الظاهرة وقياسها وتحليلها ، حيث اهتم كل من رونالد وريت Ronald warit وإدجار سمبكنز Edgar simpkins وهما من علماء الأخلاق ، بحُمَّي انتشار الفساد في الدول النامية في كتابهما الفساد في البلدان النامية . وحاولا تعريف الفساد فشبهاه بنوع من الشجيرات أو الإعشاب الضارة التي تنمو في التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة ، كما يشيران إلي أن أي فعل فاسد ، يعد فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه ، وأن السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل في الشراهة وحب المال وتدني القيم الأخلاقية (محمد عبد الله أبو على ، ١٩٧٤ ، ٣٨٤ – ٣٨٥) . ومواجهة الفساد الإداري، علي سبيل المثال، في ضوء هذا الاتجاه يقتضي تدريب موظفين عموميين غير فاسدين، إلا أنه من الصعب ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد لارتباطه بالنيات غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة (حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٦٤)١. فالمجرمون ذوو الياقات البيضاء لا يهتمون كثيراً بالقواعد الأخلاقية السائدة ، فعندما يتورطون في سلوك منحرف فإن مكانتهم لا تتأثر عند الناس الذين حولهم ، حيث يجدون تبريرات لتصرفاتهم (محمد شومان، ١٩٨٨ ، ١٢٣) . كما تقوم الشركات الكبرى بتدريب الشباب علي كيفية الربح فقط، حتى إن كان ذلك بشكل لا أخلاقي ، فما هو غاية في الأهمية هو الربح فقط ، لذا فإن هؤلاء لا ينظرون إلي ذواتهم باعتبارهم مجرمين ، كما أن نظرة المجتمع إليهم تختلف عن

النظرة إلي جرائم الشارع.٢ (١٩٩ – ١٩٨ , ٢٠٠٨ , Clinard & Meier) .

٢- نظرية البنائية الوظيفية :

تري هذه النظرية أن كل نسق في حاجة إلي النسق الاخر لكي ينمو ويتطور ، وهي نظرية في عمومها تحمل تبريراً إيديولوجياً للفساد ، علي اعتبار أن المنافع العامة أكثر من الأضرار ، لذا فإن أصحاب السلطة قد يرتكبون أي نوع من أنواع الفساد الذى يؤدى لآثاراً مدمرة علي المستوي البعيد، حيث تتنامى تبعاتة مثل سلوكيات الابتزاز والرشوة والاختلاس وغير ذلك من أنماط الفساد المنتشر فى االمجتمع والذى يؤدى لأثار تخربية وتدميرية فى المجتمع .

٣- نظرية التحديث الوظيفية :

تري هذه النظرية أن الفساد في الدول النامية يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها ، فالمظاهر السلبية والضارة للفساد، عادة ما يتم تشخيصها علي أنها آلام متزايدة بدلا من كونها تعبر عن مرض مميت . ويشير هذا الاتجاه إلي أن المجتمعات الصناعية المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته ، ومن المحتمل أن تحذو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات، إلا أن هذا الاتجاه يهتم بكل ما هو داخلي ومحلي أمام كل ما هو خارجي وعالمي ، ويركز علي كل ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامي وهيكلي ، فضلاً عن الاهتمام ببعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تسهم في تفسير انتشار الفساد ، كما أن الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع في هذا المدخل، تشير إلي استغلال العلم في تدعيم النظام الرأسمالي الإمبريالي وتبرير ممارساته، سواء في الداخل حيث تدعيم القوي الاجتماعية المسيطرة ومساندتها ، أو في الخــارج حيث العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط .

سادسا – الدراسات السابقة:

على الرغم من تصاعد الأحداث المأساوية والكارثية فى المجتمع المصرى، وضخامة الآثار المترتبة عليها ،فإن موضوع الكوارث والأزمات من الموضوعات غير المحببة لعدد كثير من الباحثين، خاصة إذا تم تناوله، باعتباره إفرازاً طبيعيًّا لإنتشار ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى ، ومن الدراسات التى تمكنت الباحثة بالاطلاع عليها ما يلى:

أولا- الدراسات العربية:-

الدراسة الاولى: دراسة ساهر عبد الكاظم مهدي من العراق بعنوان" الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة"

أهداف الدراسة: ١- الوقوف على مفهوم الفساد وأشكالة. ٢- التعرف على أسباب الفساد وأثارة

٣- الوقوف على أهم أليات وأساليب مكافحة الفساد.

مناهج الدراسة: إعتمدت الدراسة على المنهج القيمى ، ومنهج المعدلين الوظيفين.

أدوات الدراسة : اعتمدت الدراسة على الاستبيان المكون من ٦٦سؤال مقسم إلى أربع محاور أساسية فى الدراسة.

نتائج الدراسة:

١- تناولت أدبيات الفكر الإداري ثلاث مناهج فكرية لتفسير مفهوم الفساد الإداري، كون هذه الظاهرة لها ارتباط قوي بالسلوك الإنساني والثقافة التنظيمية والبيئة ولا يمكن تفسيرها من جانب واحد فقط .

٢- أبرزت أن الفساد الإداري ظاهرة سلبية نتيجة للآثار السلبية المترتبة جراء هذه الممارسة وهناك اتفاق كبير على ذلك .

٣- لقد تنبهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التثقيف وبناء الإنسان والتدريب

٤- الفساد الإداري ظاهرة تنشأ عادة في الأنظمة الإدارية المركزية واللامركزية على حد سواء وخير دليل على ذلك ما مر به العراق في عهد النظام السابق وحتى الآن.

٥- على الرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري، إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

٢- **الدراسة الثانية**: دراسة صهيل نضال من العراق بعنوان " ظاهرة الفساد الادارى والمالى وقانون إعادة المفصولين والمتضررين سياسيا.

أهداف الدراسة:- ١ -إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظاهرة .

٢- الحد من هذه الظاهرة عن طريق تشريع القوانين (الأخلاقية والرقابية والعقابية-

٣- معالجة هذه الظاهرة عن طريق تحصين النفس ومن ثم المجتمع بعدم ممارستها

منهج الدراسة وعينة البحث:-

. جمع المعلومات عن مجتمع البحث المتمثل بالوزارات والإدارات .

. جمع المعلومات عن عينة البحث (المفصولين السياسيين في معهد الإدارة / الرصافة) .

. أدوات الدراسة المختلفة قانون المفصولين السياسيين وتعليماته النافذة وأوليات مقدمي الطلبات (الوثائق والمستندات) بالشمول بهذا القانون

نتائج الدراسة: -١- تبين إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨ وزاد بدرجات كبيرة في الثلاث أعوام السابقة حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد . ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد حيث يمنع أعضاء البرلمان من الكشف عن مصادرها

٢- افتقار المراقبة والمسائلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها حيث كشفت عن "وجود عملية هدر للثروة تجري بشكل حثيث وعمليات اختلاس للأموال الواردة من الدول المانحة جراء الفساد الإداري المتوارث من النظام البائد المستشري في مؤسسات الدولة .

٣- تدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الأخر على التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وزاراتهم ونقل إلى بعض الوزراء بطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام.

٤- التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية وهروب البعض الأخر قبل المحاكمة مثل ما حدث فعلاً في هروب رئيس هيئة النزاهة نفسها بسبب استدعائه للمسائلة إمام مجلس النواب وسحب الثقة منه في حالة الإدانة.

٤- زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.

٥- يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

. ٦- **الدراسة الثالثة**: دراسة كل من سعيد يوسف كلاب، فيصل عبد العزيز عثمان ،

سامر محمود أبو قرع بعنوان السلطة الوطنية الفلسطينية ديوان الرقابة المالية والادارية وتتمثل أهداف الدراسة فى تتعدد ١- الوقوف على أسباب الفساد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية .
٢- التعرف على طرق مكافحة الفساد داخل المجتمع الفلسطينى.
٣- التعرف على أنماط الفساد داخل أجهزة الدولة المختلفة.
منهج وأدوات الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان التى طبقت على ٣٧٠ مواطن .
نتائج الدراسة:١- يشكل الفساد أحد أخطر الظواهر التي تؤثر على بنية المجتمع وتعيق التنمية، ويزداد أثره على المجتمعات النامية ومنها فلسطين بالنظر إلى محدودية مواردها وضعف إمكانياتها.
٢- يعد ديوان الرقابة المالية والإدارية أهم جهة رقابية لإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتعاون مع كافة الجهات المختصة لمكافحة الفساد وتجفيف منابع الفساد.
٣- تعزيز دور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وتشديد العقوبات لجرائم الفساد.

الدراسة الرابعة- دراسة يسران محمد سامي شاميّة بعنوان :
دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد دراسة تطبيقية" "
أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي للبحث في إيجاد مقاربة يمكن من خلالها توضيح دور مهنة مراجعة الحسابات في الحد من انتشار ظاهرة الفساد من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، مسؤوليتها عن اكتشاف الغش، ميثاق أخلاقيات وسلوك المهنة، والقوانين والأحكام النافذة والتي تتعلق بالمهنة..
٢-منهج وادوات الدراسة: إن البيانات التي تم استخدامها في هذا البحث تمثل عينة من قضايا محكمة الأمن الاقتصادي والتي جرت عليها الدراسة التطبيقية.وقد تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من الأكاديميين بهدف تعزيز البحث بوجهات نظرهم.
٣-نتائج الدراسة:
١-هناك اتجاه عالمي للقضاء على الفساد بكافة أوجهه وسعي عالمي لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة..
٢-إن الواقع في سورية يعكس فساداً على كافة المستويات، وبرغم ذلك هناك سعي من قبل بعض المسؤولين لمكافحته والحد منه كما أن هناك سعي على مستوى الأفراد لمكافحته والحد من هذه الظاهرة..
٣-هناك دور كبير لمهنة المراجعة في موضوع مكافحة الفساد من خلال المسؤوليات المنوطة بها، بشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضليل.
٤- ليس هناك قوانين خاصة بتنظيم المهنة وتحديد مسؤوليتها في سورية إلا من خلال جمعية المحاسبين القانونيين السورية والتي لا تقوم بالدور المتوقع من المهنة كتنظيم له مكانة اجتماعية مرموقة.

الدراسة الخامسة: لغياث الشنواني، ٢٠٠٤، "دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع تطبيق على قضايا محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق" رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق.
تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الاختلاس والتلاعب في القوائم المالية في ظل تسعة معايير صادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أطلق عليها معايير فجوة التوقع. وهي المعايير ذات التسلسل من ٥٣

إلى ٦١ وقد ركزت على المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات في القطاع العام والتي يقوم بها كل من الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. أما الجانب العملي فقد كرس لتحليل ١١ واقعة اختلاس وتزوير حدثت في عدد من الوحدات الحكومية خلال المدة ١٩٧٨ إلى ١٩٩٠.

الدراسة السادسة: أحمد عبد السلام دباس بعنوان" دور مجلس الشعب في مكافحة الفساد ٢٠٠٧".

أهداف الدراسة: بيان: أشكال الفساد ومظاهره، وأسبابها، وآثاره السلبية، والتدابير الوقائية السابقة أو القمعية اللاحقة اللازمة لمحاربته.. ثم إضافات منها ما يتصل بدور مجلس الشعب أو أعضائه،

نتائج الدراسة:

- ١- توصلت إلى أن للسلطة التشريعية، مجتمعة لجاناً وأعضاءًا، دوراً أساسياً في مكافحة الإفساد والوساطة والفساد.. لتمتعهم بصلاحية متابعة السلطة التنفيذية وهيئاتها وأجهزتها وجهاتها العامة

٢- رأت ضرورة أن يبادر أعضاء المجلس، أو بعضهم، لتبسيط القوانين النافذة وتوضيحها..وتعديلها إذا لزم الأمر

٣- ويمكن أن يتم التعاون في ذلك مع مجلس الدولة، المكلف بموجب أحكام تشريعيه بمثل هذه المهمة،

٤-متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام المتنوعة، المكتوبة والمرئية والمسموعة، وخاصة في الصحف والمجلات، العامة والحزبية والخاصة.

ثانيا- الدراسات الأجنبية:

الدراسة الاولى: بنني جرين "بعنوان" الكوارث المترتبة على الفساد والبنية والاحداث المأساوية بتركيا " ٢٠٠٥م . تهدف الدراسة للتعرف على طبيعة الكوارث التى هى إفراز طبيعى لإنحرافات القرارات السياسية والاقتصادية ، والأفعال التي تقوم بها الدولة ، ومن خلال التركيز على أحدث ثلاثة زلازل كبرى، حدثت في تركيا من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م ، تشير الدراسة إلى مدى ارتباط فساد الدولة بالجريمة المنظمة، وذلك في سياق فحص المسئولية عن الزلازل المؤدية إلى الأحداث المأساوية . ففي أغسطس ونوفمبر من عام ١٩٩٩م، وقع زلزالان في منطقتى مارمارا Marmara ، وديوزك Duzce ، وكان الزلزال الذي وقع في مارمارا هو الأسوأ، حيث بلغت قوته ٧.٤ على مقياس ريختر ، كما وقع زلزال مشابهة بلغت قوته ٧.٢ بعد ثلاث سنوات في منطقة بنجول Bingol ، وقد ترتب على هذه الزلازل فقدان ٤٠.٠٠٠ شخص وتدمير ٣٠.٠٠٠ منزل وتتلخص أهداف الدراسة فى عدة أهداف هى: ١- التعرف على ظاهر الفساد في تركيا، وما أدت إلية من تعميق حجم المأساة ٢- الوقوف على دور الإعلام المزيف في إنكار مسئولية الدولة عن الكوارث .

منهجية الدراسة: استخدمت المسح الاجتماعي الشامل لكافة أسر الضحايا، من خلال المقابلة والملاحظة، وهي تعد أيضاً نمطاً من الدراسات التحليلية من واقع البيانات الإحصائية والملفات القضائية، وتقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالكارثة موضوع الدراسة، واعتمدت الدراسة على المقاباة الشخصية، وإستمارة الاستبيان من اجل قياس صدق الاستبانة وثباتها.

ا. نتائج الدراسة توصلت نتائج الدراسة إلى:

١- نظام تحرير الاقتصاد التركي والخصخصة في الثمانينيات من القرن العشرين، والذي

صاحبه فساد بعض السياسيين وحصولهم على امتيازات الاستيلاء على الممتلكات العامة ، والحصول على قروض دون ضمان ، وتفشي جرائم الرشاوى بين جميع أفراد الطبقة الحاكمة والمقرَّبين إليهم . ٦٦% إتاحة الحصول على رخص لبناء منازل رديئة الجودة ، لدرجة أن ٦٥ % من مباني أسطنبول هي مبانٍ غير قانونية

٢-إستيلاء الدولة على أراضي المواطنين بحجة البناء دون ترخيص ، ثم بيع هذه الأراضي للمستثمرين، والحصول على رشاوى من هؤلاء المستثمرين.

٣-على الرغم من وجود مناطق يحظر فيها البناء أكثر من طابقين ، فإنه من خلال دَفع الرشاوى يمكن بناء خمسة طوابق ، كما أنه في حالة عدم قرابتك لأحد السياسيين فإنه يمكنك الحصول على ترخيص للبناء من خلال رشوة القائمين على المجالس البلدية .

الدراسة الثانية: ٢٠٠٥بعنوان سياسات وإجراءات التدقيق Pumphrey & Trimmer دراسة لكشف الفساد المتبعة من قبل شركات التدقيق الصغيرة وتهدف الدراسة للتعرف على أليات التدقيق للكشف عن الفساد فى المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة، وذلك من خلال إتباع أسلوب المقابلات مع المدققين في تلك الشركات، حيث تم بناء الدراسة على أساس أن نظم المعلومات في الشركات الصغيرة قد تكون أكثر مصداقية وأنه يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر منها في المؤسسات كبيرة الحجم . وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التدقيق المشمولة في الدراسة لا يوجد لديها سياسات وإجراءات تدقيق خاصة بتدقيق نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة، أي أن حجم المؤسسة لا يؤثر على إجراءات تدقيق نظم المعلومات فية ومن ثما يجب التأكيد على وجود التدقيق فى جميع الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

الدراسة الثالثة:دراسة سوليفان جون ،الكسندر بعنوان"مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص"،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،واشنطن ، ٢٠٠٥

وتهدف الدراسة لمكافحة الفساد بكافة أنواعة بمنظورات وحلول مقترحة لمراكز المشروعات الدولية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعادة الثقة بمكافحة الفساد من خلال مقترحات بعض رجال الاعمال بالقطاع الخاص الذى يعد أحد الوسائل للرقابة على التقارير المالية في الشركات الخاصة

الدراسة عبر بحث بواسطة البريد الالكتروني إلى المدققين الداخليين الأعضاء في الجمعية في مدينة واشنطون و وقامت بدراسة الممارسات السائدة وعلاقتها بالاستقلالية (SOA) وبحوكمة الشركات ونطاق التدقيق الداخلي ومتطلبات الالتزام بقانون واستعرضت الممارسات التي يرغب المدققين الداخليين بدراستها ودراسة مقترحات تطويرها وقد استنتجت الدراسة ضرورة توافر دور أكثر نشاطا للجنة التدقيق الداخلي وتحجيم دور المدير المالي أو مدير عام الشركة في مجال التقرير أو في الشئون الفنية والإدارية الخاصة بفريق التدقيق الداخلي كما أوصت بضرورة توسيع نطاق ا لتدقيق ليشمل القضايا الإستراتيجية وزيادة عمليات تدقيق الالتزام وأوضحت ضرورة زيادة دور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ودراسة وإدارة المخاطر.

الدراسة الرابعة : (١-٨-١٥ Jantan ,et al, دراسة بعنوان (Transparency International, ٢٠٠٨, working paper) بعنوان " الفساد والثقافة".٢٠٠٥.

خلصت الدراسة إلى أن البلدان المتخلفة كان سبب الفساد بها هو الفاقة والفقر وما زالت الحكومات تعالج الفساد والفقر بشكل منفصل وليس تكاملي مع أن إستراتيجية المعالجة لكليهما لها نفس المكونات، هذه العقبات قيضت محاولات التطوير وأجهضتة.

الدراسة الخامسة: ١-٨-١١ 'Regan , David (Transparency International, , working paper) بعنوان "الفساد والجنس" ٢٠٠٧

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر وتأثر النساء بالفساد، وخلصت إلى أنة يجب على السياسات مكافحة الفساد التى تخاطب هذا الجنس إذا كانت تسعى إلى نتائج أو تطورات ناجحة..

الدراسة السادسة: دراسة "The use of عام ٢٠٠٦ بعنوان Kent و Stewart كلا من والتي هدفت إلى استطلاع مدى internal audit by Australian companies"

استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتحجيم ظاهرة الفساد، وذلك عبراستبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي واجري على ضوئه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين ..

سابعا- منهجية البحث:

١-أسلوب البحث: يقع هذا البحث فى نطاق الأبحاث والدراسات السوسيولوجية ذات الطابع الوصفى التحليلى ، حيث أن إطار إشكالية البحث وأهدافة تتركز جميعها فى محاولة التعرف على طبيعة تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد المالى والادارى وألياتها فى الحد منه للحفاظ على المجتمع من هذا المرض العضال الذى يتسبب فى تقويض أرجاء المجتمع.ومن ثما فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعى بطريقة العينة العمدية للكشف عن وصف دقيق لجملة هذه التصورات لظاهرة الفساد.

٢- أداوات جمع البيانات:

تحددت أداة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث بالإستبيان ، حيث تم تصميم الإستبانة التى تم تطبيقها على عينة البحث، وتضمنت خمس محاور أساسية تسهم فى تفسير وتحليل إشكالية البحث ، وفقا لأهداف وتساؤلات البحث علاوة على البيانات الاساسية التى تركز فى الكشف عن خصائص عينية البحث ، واتاحة الفرصة للتحليل الكمى وإيجاد العلاقات والارتباطات بين متغيراتها .

٣-عينة البحث: وفقا لطبيعة عينة البحث المتمثل فى الموظفين والعاملين بمؤسسات المجتمع المدنى بإختلاف تخصصاتها وتواجداها داخل محافظة المنوفية ، حيث يشتركون فى مجموعة كبيرة من الخصائص العمرية والتعليمية والمادية، هذا فضلا عن خضوعهم لمجموعة متشابهة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يعكسها بناء المجتمع، ومن ثما تم التطبيق على عينة قوامها ٣١٥مفردة للبحث بالطريقة العمدية ، مقسمة على عدة مؤسسات منها ما هو خاص بالرعاية الاجتماعية ومؤسسات التعليمية وأيضا مؤسسات المعاقين وهى على التوالى ٤٠،٦٥،٥٠، ٧٧ وهى عينة ممثلة للدراسة العلمية النظرية ، والتى تندرج من مجموعة من المعارف الاجتماعية والإنسانية .

٤-المجاليين البشرى والزمنى للبحث:

يشمل المجال البشرى قطاعا حيويا من الموظفين والاداريين والعاملين بمؤسسات المجتمع المدنى لمعرفة تصوراتهم عن ظاهرة الفساد المالى والادارى وألياتهم فى مكافحتها والحد منها.

المجال الزمنى للبحث: هى المدة الزمنية التى استغرقها البحث منذ كتابة الاطار النظرى وحتى تطبيق البحث والدراسة ،وإجراء التحليلات الاحصائية والارتباط بين المتغيرات ووصولا إلى إجابات ونتائج هامة تثرى الدراسات السوسيولوجية وذلك إبتداء من ٢٠١٦/٢/١٣إلى ٢٠١٦/٦/١٥.

ثامنا- انماط الفساد الاداري:

إختلفت أنماط الفساد وتنوعت فى عدة أشكال يذكر منها ما يلى:

ا- **الرشوة** : تحدث عادة الرشوة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عمل او اجراء خدمة عامة .كما تتم عندما يقوم افراد بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية .وتعد الرشوة الوسيلة الاكثر اتباعاً للحصول على مايمكن من الاموال لبلوغ اهداف غير مشروعة .وتعتبر جريمة تقوم على فكرة الاتجار بالوظيفة العامة والاعتداء على قدسيتها .

ب- **الوساطة** : وتعني اللجوء الى طرف ثالث لانجاز معاملة معينه سواءاً أكانت مشروعة أم غير مشروعة .وعموماً الوساطة تتنافر مع شيء اسمه العدالة الاجتماعية واستحقاق كل فرد وتكافؤ الفرص بين الافراد والمساواة امام القانون وغيرها من مباديء حقوق الانسان .

ج- المحسوبية : وتعني تأثير علاقات الصداقة والقرابة في انجاز الاعمال .كما يمكن ان تحدث عن طريق تعيين او الحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الاداري

د- **الاختلاس** : يحمل الاختلاس في طياته مخالفة للقانون في اكثر الاحيان لغرض تحقيق مصالح شخصية .وهناك دوافع تجعل الموظف يندفع الى الاختلاس منها ضعف الوازع الذاتي في الامانة والتجاوز على المال العام .

تاسعا- مؤسسات المجتمع المدنى وإنتشار ظاهرة الفساد المالى والادارى في المجتمع المصرى:

كثرت مؤسسات المجتمع المدنى فى مصروتعدت السبعين ألف مؤسسة بجميع تخصاصتها وإختلاف مجالاتها على مستوى الجمهورية ، غير أن بعضها يلعب دورا ليس هينا فى إستجلاب التمويل الخارجى لضرب الاقتصاد وإفساد الحياة السياسية ،ويوجد عدد لابأس به يقف مدافعا عن حقوق الانسان وضرورة حمايتة من كافة أنواع الفساد الإدارى والمالى الذى ينخر فى عضد الدولة ويقوض من دعائمها حيث يشبه الفساد جبل الثلج الضخم في قاع البحر لا يظهر منه الا القمة أى ما يكتشف ،أما ما خفي فأعظم بكثير .ولا يختلف اثنان ان الفساد الاداري ليس وليد اليوم ولا ينفرد به مجتمع دون غيرة بل يمكن القول ان جميع دول العالم بلا استثناء توجد فيها حالات فساد ولكن بنسب واشكال مختلفة ،اما في بلدنا فقد تجاوز الفساد كل حدود المعقول والمتصور.اتخذ الفساد الاداري في المؤسسات مظاهر عدة على رأسها تسيب العاملين من العمل وتهربهم من تحمل المسوؤلية ،وعدم الالتزام بالدوام الرسمي،والرشوة ،واستغلال النفوذ والوساطة ،والمحسوبية ،والاختلاس ،....وغيرها من الممارسات .ويمكن لنا من خلال القراءة الواقعية والملموسة (ماتبثه وسائل الاعلام المختلفة ،ومؤسسات الدولة) ان يشَخص بعض منها فى.

١- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية** : لا شك ان الاجور المنخفضة تجبر نسبة كبيرة من العاملين والافراد ذوي النفوس الضعيفة على اللجوء الى ممارسات الفساد .بمعنى اخر ان تدني القدرة الشرائية للمردودات المادية الوظيفية تلعب دوار كبيرا في تشجيع ضعاف النفوس من العاملين في مؤسسات الدولة الى ممارسة احدى مظاهر الفساد الاداري واحياناً ممارسة اكثر من مظهر .ان التنشئة الاسرية غير السوية ،وضعف النظم القيمية والاخلاقية خلقت ثقافة تبرر التصرفات الخاطئة والمنافية للاخلاق في المجتمع واعطت للاعمال المحرمة دينياً ودنيوياً غطاء ينسجم ويصب في مجرى الفساد الاخلاقي والاداري .ومن خلال البحث في الاسباب الاجتماعية والنفسية التي تدفع المرء لاستسهال التعاطي مع اشكال الفساد الاداري لاكتشفنا ان السبب الرئيسي هو فقدان المرء لعزة النفس والكرامة التي تعززها ثلاثة عوامل موضوعية هي :غياب الرادع الديني ،وغياب الرادع القانوني ،والحاجة المادية .

٢- **القيادات الادارية المغيبة والضعيفة** أمام المال وحلم تحقيق الثروات بأسهل الطرق ودون أى تعب تفتقر للنزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها ،كما ان البقاء في المنصب القيادي لفترات طويلة يمكن ان يهيء لبعض اصحاب النفوس الضعيفة سهولة الانحدار في مستنقع الفساد الاداري .

٣- **العوامل القانونية والتنظيمية** المحفزة بشكل كبير لمظاهر الفساد الاداري والمتأتية من وجود القوانين والانظمة غير الواضحة والمعقدة والتي تتغير باستمرار .كذلك يشكل التطبيق الضعيف للقوانين جزءاً رئيسياً من الفساد فهو يساعد على خلق انظمة مزدوجة يمكن الدخول من خلالها الى اكثر من طريق في الحصول على الهدف المطلوب .

٥- غياب الشفافية والمسألة جعلت الافراد ضعيفي النفس في منأى عن الآليات التي تحاصرهم وتحد من سلوكياتهم الفاسدة والغير سوية .

عاشرا- طرق وأليات محاربة الفساد الاداري.

١) مكافحة الفساد الاداري على مستوى الدولة:

لم تعد ظاهرة الفساد الاداري اليوم مجرد مشكلة داخلية تتعلق بدولة ما ،بل أصبحت ظاهرة عالمية ، وأصبحت أشكال وانماط الفساد معقدة لدرجة يصعب التعرف عليها احياناً .إن وتيرة الفساد تتزايد فى ظل تحولات ثورة التقنية ومناخ الانفتاح والذى يسبب مشكلات اجتماعية واسعة ،وخاصة مع سقوط حواجز الحماية التجارية أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع ،وهو ما يؤدى إلى ارتفاع مؤشرات البطالة والاستغناء عن العمال وبالتالى فجوة الدخول الواسعة فى المجتمعات المختلفة .ان جميع هذه التغييرات فرضت على الدولة ان تسعى جاهدة في البحث عن مخارج تستطيع من خلالها وبصورة تدريجية ان تحد من اثاره السلبية والمؤذية لمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...وغيرها .اذا لابد من مكافحة آفة الفساد الاداري بكل الوسائل وباسرع وقت لان الخطير في الامر انه كلما تاخرت المعالجة والاستئصال كلما ترسخت الظاهرة في نسيج الدولة والمجتمع لتصبح عندها ظاهرة مقبولة وغير مرفوضة اجتماعياً وسلوكياً وبالتالي تصبح معالجتها امراً شبه مستحيل مما يؤدى لخسائر كبيرة.

٢- **إصلاح نظام العمل يكبح جميع البيروقراطيين** على مختلف المستويات وبالتالى فان استقرار الجهاز الحكومى واقامة اجهزة خارجية لمراقبة السلوك الوظيفى أمر مهم .كما أن استقلال القضاء، وحرية الصحافة، والاصلاح السياسى ضمانات أكيدة فى هذه المواجهة .كما يعد النظام اللامركزي المعتمد على توزيع السلطة مهماً فى فرض الرقابة على السلطة المركزية .

٣- **تحصين النظام القيمي للمجتمع** :ان التركيز على النهوض ببرامج التوعية الاجتماعية وبناء السلوكيات الايجابية والاخلاقيات السليمة تعد الخطوة الاساسية الاولى في عملية الانقاذ والخروج من اذرع اخطبوط الفساد الاداري على ان يتم ذلك بدءاً من البيت والمدرسة والجامعة والمؤسسات بجميع أشكالها .

٤- **اشاعة الديموقراطية والمحاسبة** :توسيع دائرة الرقابة والمحاسبة من جانب الاجهزة الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من الشفافية وليس هناك من شك في ان الضمان الحقيقي لحل مشكلة الفساد الاداري بشكل اساسي يكمن في تداولية السلطة حتى لايعشش الفساد لمدد طويلة ويتم توارثه والتستر عليه .

٥- **اعادة هيكلة الادارة** :من الضروري والملزم للمؤسسات ان تعمل على فك التعقيد والتشابك في الحلقات الادارية والتنظيمية وتقليص الاجراءات من خلال الغاء البعض والذي جاء بفعل المفسدين ،ولابد من وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع التداخل بين الوظيفة

العامه وممارسة اي نشاط خاص لمنع اختلاط المال العام والمال الخاص وهذا يقتضي بدوره اعادة النظر في اللوائح المالية والادارية وتشيد القيود والضوابط .

٦- **إصلاح هيكل الاجور والرواتب** :كي يمكن محاصرة الفساد الاداري عند ادنى المستويات لابد من تحسين اوضاع صغار وكبار الموظفين في الخدمة المدنية من حيث مستويات الاجور والرواتب ومايتمتعون به من مزايا عينيه حتى تصبح تلك الاجور اداة للعيش الكريم مما يساعد في زيادة درجة حصانة صغار الموظفين وكبارهم ازاء الفساد الاداري والمفسدين وبما يساعد في القضاء على الفساد باشكاله وصوره المختلفة .

٧- **استحداث آليات لكشف الفساد** :لابد من استحداث آليات وبشكل دوري على غرار مراصد حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدنى النزيهة التي تم استحداثها في العديد من الدول خلال السنوات الاخيرة ،اذ ان هناك عناصر رئيسية تشكل جوهر صناعة الفساد الاداري يجب ان يتابعها المرصد ويرصدها بصورة مستمرة . كما أن غياب تطبيق القوانين الرادعة بشكل فعال هو الذي مكن مقترفي الفساد الاداري من ان يطوعوا الاوامر والتعليمات من دون عقاب.

٨- **ضرورة الاسراع بتطبيق الحكومة الالكترونية** : ويمكن ان يتجلى التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الالكترونية في الاقتصاد والمجتمع تحسناً في الشفافية واصبحت اداة رئيسية في محاربة الفساد الاداري واذا ماترافقت حلولها مع مجموعة واضحة من الاهداف وساندتها هيئة تشريعية قوية تستطيع الحد من الفساد بعدة وسائل منها جعل القواعد والاجراءات متاحة على المواقع الالكترونية ،وتحديد المسؤول عن كل خدمة ،ومتابعة العمليات وتحديد المسؤول عن الاعمال الخاطئة .

٩- **القيادة الادارية الواعية** : ضرورة اضطلاع القيادة الادارية بدورها الهام في توضيح رسالة المنظمة وتبنيها لمشروع محاربة الفساد .كذلك إرساء سياسات هدفها تناوب العاملين ،وتنقلهم بين المناصب المتنوعة الهدف لتقصير مدة بقاء العامل في المنصب لتجنب تأسيس علاقات غير مرغوبة بينه وبين المواطنين .

١٠- **ضرورة انشاء جهاز لمحاربة الفساد** :يمتلك هذا الجهاز صلاحيات واسعة في مجال عمله ومزود بالامكانيات الكافية وبحيث ينتقى له اكفأ وافضل العناصر ،وان يتمتع بحصانة تمكنه من القيام بدوره بشكل فعال .ويمكن الاستفادة من تجارب الدول والمنظمات التي انشأت جهازاً مماثلاً من حيث تنظيمه والادوار التي يباشرها والتبعية الخاصة به وكذلك نظم عمله .

١١- **تقييم الاداء** :من الضروري والفعَال ان تلجأ ادارة المؤسسة الى تقييم اداء عامليها بصورة مستمرة لتضيق المجال امام عمل العناصر المفسدة فيها وتميز العناصر النشطة والنزيهة وتنمي قدراتها ومكافأتها وجعلها قدوة للاخرين .

١٢- **إهتمام كافة وسائل الاعلام بتسليط الضوء على العناصر** الفاسدة :ويبرز ايضاً الدور المهم للاعلام والصحافة في إلقاء الضوء على الفساد في اعلى المواقع الادارية وادناها مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة رجال الاعلام .

١٣- **معالجات الفساد الاداري على مستوى مؤسسات المجتمع المدني**

يكاد يكون الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزءاً لايتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ فما قامت ثورة او اسقطت انظمة وانهارت امم الا وكان الفساد عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك .فلا توجد ثقافة معينه يمكن ان ندعي ان لها سلوكاً يحصنها من هذه الأفة التي لا وجود لوصفة سحرية تقينا خطر حدوثها ولكن مانعرفه انه يمكن حصر هذه الظاهرة (العابرة للقارات) الموجودة ابداً في نسيج المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربتها من خلال خلق الاطر القانونية والمؤسسية الفعالة التي

تشكل منظومة متكاملة لمناوأة الفساد الاداري والحد من تاثيره السلبي في التنمية وتقدم الشعوب(١٨).وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني العالمية فإن منظمة الشفافية العالمية قد باتت اليوم حاضرةً بقوة بعد أن استقبلت فكرتها في الدعوة الأولى لتأسيسها بكثير من السخرية واليأس .وصحيح أن فكرتها ولدت داخل البنك الدولي إلا أن عملية مأسستها ودفعها تمت بدفع من المجتمع المدني العالمي لاسيما من المؤسسات المناهضة للفساد الاداري ،لتصبح مراصد الشفافية والنزاهة اليوم في صلب تكوينات مؤسسات المجتمع المدني .وتقوم منظمة الشفافية العالمية "Transparency International" باصدار دليل سنوى للفساد يوضح هذا الدليل درجة الفساد في دول العالم (١٩). وتجدر الاشارة الى ان منظمة الشفافية العالمية اصدرت تقريرها لعام (٢٠٠٦) في اوائل عام (٢٠٠٧) وكانت مصر ضمن المراكز الاولى للدول الاكثر فسادا اداريا .

١٤- **اقامة الندوات والمؤتمرات ،فقد عقدت الكثير** منها لمكافحة الفساد الاداري وتعزيز النزاهة بمبادرة من منظمات دولية ،الاولى منهما في مدينة مرسيليا في (٢٦-٢٧) مايو من عام ٢٠٠٥ برعاية البنك الدولي ودعي اليها ناشطون وممثلو منظمات تعنى بمكافحة الفساد الاداري في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .ودار الحوار حول الاصلاحات المطلوب اجرائها في الهياكل الادارية والتنظيمية .اما الندوة الثانية فعقدت في القاهرة بمبادرة من برنامج الامم المتحدة الانمائي في (١٥-١٦) يونيو من نفس العام ودارت حول (الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد) والتي كانت قد اقرت من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في (٢٠٠٣/١٠/١٣) .ويشمل تعريف الاتفاقية الدولية للفساد ما هو إجرائي ملموس في ظاهرة الفساد من الرشوة بجميع أشكالها والاختلاسات، واستغلال النفوذ أو الوظيفة ،والإثراء غير المشروع ،وغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة ،وإخفاء الممتلكات الناتجة عن الفساد ومهما يكن من التعقيدات الظاهرة فإن مكافحة الفساد قد بات اليوم في صلب "الأجندة" العالمية التي يضطلع فيها المجتمع المدني العالمي بدور أساسي في تمثيل عين الرأي العام في مواجهة هذه الآفة الشريرة المهلكة" للحرث والنسل" كما يعبر ابن خلدون. إن مكافحة الفساد يجب أن تتم في الفضاءات الوطنية نفسها ولكن في إطار قانونية عالمية جديدة، فما عاد ممكن في زمن عولمة الفساد محاصرته وتطويقه إلا على الصعيد العالمي والمحلي معاً.وهناك نشاطات عدة على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ليكون لها اكبر الاثر في الحرب على الفساد بالنظر الى ما تقوم به من بحوث ودراسات ميدانية حول الفساد .

التحليل الإحصائى
الصدق والثبات

صدق الاستبيان :

يقصد به قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه .

الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبيان:

تم حساب الصدق باستخدام الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل الارتباط (معامل ارتباط بيرسون) بين الدرجة الكلية لكل محور (تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري ، أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى، استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري، الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد) والدرجة الكلية للاستبيان ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور ودرجة الاستبيان

	الارتباط	الدلالة
المحور الأول : تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري	٠.٧٧٥	٠.٠١
المحور الثاني : أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى	٠.٨٦١	٠.٠١
المحور الثالث : استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري	٠.٩١٢	٠.٠١
المحور الرابع : الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد	٠.٨٠٤	٠.٠١

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى (٠.٠١) لاقترابها من الواحد الصحيح مما يدل على صدق وتجانس محاور الاستبيان .

الثبات : يقصد بالثبات reability دقة الاختبار في القياس والملاحظة ، وعدم تناقضه مع نفس ، واتساقه واطراده فيما يزودنا به من معلومات عن سلوك المفحوص ، وهو النسبة بين تباين الدرجة على المقياس التي تشير إلى الأداء الفعلي للمفحوص ، و تم حساب الثبات عن طريق :

١- معامل الفا كرونباخ Alpha Cronbach

٢- طريقة التجزئة النصفية Split-half

جدول (١) قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل الفا	التجزئة النصفية
المحور الأول : تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري	٠.٧٤١	٠.٧٠٢ – ٠.٧٨٩
المحور الثاني : أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى	٠.٨٨٢	٠.٨٤٢ – ٠.٩٢٣
المحور الثالث : استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري	٠.٩٠٠	٠.٨٦٣ – ٠.٩٤٥
المحور الرابع : الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد	٠.٧٧٧	٠.٧٣١ – ٠.٨١٢
ثبات الاستبيان ككل	٠.٨٣٦	٠.٧٩٥ – ٠.٨٧٢

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الثبات : معامل الفا ، التجزئة النصفية، دالة عند مستوى ٠.٠١ مما يدل على ثبات الاستبيان .

البيانات العامة

١- الجنس :

يوضح الجدول (٢) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير الجنس

جدول (٢) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة%
ذكور	٢١٣	%٦٧.٦
إناث	١٠٢	%٣٢.٤
المجموع	٣١٥	%١٠٠

يتضح من جدول (٢) أن ٢١٣ من أفراد عينة البحث ذكور بنسبة ٦٧.٦% ، بينما ١٠٢ من أفراد عينة البحث إناث بنسبة ٣٢.٤% .

٢- المستوى التعليمي :

يوضح الجدول (٣) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير المستوى التعليمي

جدول (٣) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة%
الشهادة الإعدادية	٦١	%١٩.٤
الشهادة الثانوية / دبلوم	١٠٧	%٣٣.٩
الشهادة الجامعية	١٢٥	%٣٩.٧
ماجستير ، دكتوراه	٢٢	%٦.٩
المجموع	٣١٥	%١٠٠

يتضح من جدول (٣) أن ١٢٥ من أفراد عينة البحث حاصلين علي الشهادة الجامعية بنسبة ٣٩.٧% ، يليهم ١٠٧ من أفراد عينة البحث حاصلين علي الشهادة الثانوية / دبلوم بنسبة ٣٣.٩% ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة ٦١ من أفراد عينة البحث حاصلين علي الشهادة الإعدادية بنسبة ١٩.٤% ، ويأتي في المرتبة الأخيرة ٢٢ من أفراد عينة البحث حاصلين علي "الماجستير ، الدكتوراه" بنسبة ٦.٩% .

٣- المهنة :

يوضح الجدول (٤) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير المهنة

جدول (٤) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير المهنة

المهنة	العدد	النسبة%
مهن دنيا	٧٦	%٢٤.١
مهن متوسطة	١٠١	%٣٢.١
مهن عليا	١٣٨	%٤٣.٨
المجموع	٣١٥	%١٠٠

يتضح من جدول (٤) أن ١٣٨ من أفراد عينة البحث يعملون بمهن عليا بنسبة ٤٣.٨% ، بينما ١٠١ من أفراد عينة البحث يعملون بمهن متوسطة بنسبة ٣٢.١% ، وأخيرا ٧٦ من أفراد عينة البحث يعملون يعملون بمهن دنيا بنسبة ٢٤.١% .

٤- سنوات الخبرة :

يوضح الجدول (٥) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير سنوات الخبرة

جدول (٥) توزيع أفراد عينة البحث تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من ٥ سنوات	٨٠	%٢٥.٤
من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	١١٤	%٣٦.٢
من ١٠ سنوات فأكثر	١٢١	%٣٨.٤
المجموع	٣١٥	%١٠٠

يتضح من جدول (٥) أن ١٢١ من أفراد عينة البحث كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر بنسبة ٣٨.٤% ، بينما ١١٤ من أفراد عينة البحث تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بنسبة ٣٦.٢% ، وأخيرا كان عدد أفراد عينة البحث اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات "٨٠" بنسبة ٢٥.٤% .

النتائج

المحور الأول :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغيرات الدراسة.

وللتحقق من هذا الفرض تم تطبيق اختبار (ت) ، وحساب تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري والجداول التالية توضح ذلك :

جدول (٦) الفروق في متوسط درجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
ذكور	٢٥.٣١٤	٢.١١٤	٢١٣	٣١٣	٧.٦٨٩	دال عند ٠.٠١ لصالح الذكور
إناث	١٩.٦٢٧	١.٦٣٠	١٠٢			

يتضح من الجدول (٦) أن قيمة (ت) كانت (٧.٦٨٩) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الذكور ، حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٢٥.٣١٤) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (١٩.٦٢٧) .

جدول (٧) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٦٨٩.٤٤٥	٢٣٤٤.٧٢٢	٢	٤٧.٢٣٤	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٥٤٨٧.٧٨٦	٤٩.٦٤٠	٣١٢		
المجموع	٢٠١٧٧.٢٣١		٣١٤		

يتضح من جدول (٧) إن قيمة (ف) كانت (٤٧.٢٣٤) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير المستوى التعليمي ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٨) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المستوى التعليمي	منخفض م = ١١.٣٢٥	متوسط م = ٢٠.٣٦٥	عالي م = ٢٦.٠٢٣
منخفض	-		
متوسط	٩.٠٤٠**	-	
عالي	١٤.٦٩٨**	٥.٦٥٨**	-

يتضح من جدول (٨) وجود فروق في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري بين أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي وكلا من أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي (٢٦.٠٢٣) ، يليهم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط بمتوسط (٢٠.٣٦٥) ، وأخيرا أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض بمتوسط (١١.٣٢٥) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

جدول (٩) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٥٩٢.٩٨٧	٢٢٩٦.٤٩٣	٢	٣٨.٥٨٦	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٨٥٦٩.٠٣٢	٥٩.٥١٦	٣١٢		
المجموع	٢٣١٦٢.٠١٩		٣١٤		

يتضح من جدول (٩) إن قيمة (ف) كانت (٣٨.٥٨٦) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير المهنة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١٠) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المهنة	مهن دنيا م = ١٥.٠٥٢	مهن متوسطة م = ١٧.٥٣٧	مهن عليا م = ٢٢.٤٤٩
مهن دنيا	-	-	-
مهن متوسطة	٢.٤٨٥*	-	-
مهن عليا	٧.٣٩٧**	٤.٩١٢**	-

يتضح من جدول (١٠) وجود فروق في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري بين أفراد العينة العاملين بالمهن العليا وكلا من أفراد العينة العاملين "بالمهن المتوسطة ، المهن الدنيا" لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن العليا عند مستوى دلالة

(٠.٠١) ، بينما توجد فروق بين أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة وأفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة العاملين بالمهن العليا (٢٢.٤٤٩) ، يليهم أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة بمتوسط (١٧.٥٣٧) ، وأخيرا أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا بمتوسط (١٥.٠٥٢) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

جدول (١١) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٦١٦.٩٧٣	٢٣٠٨.٤٨٦	٢	٥٢.٧٩٤	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٣٦٤٢.٧٣٤	٤٣.٧٢٧	٣١٢		
المجموع	١٨٢٥٩.٧٠٧		٣١٤		

يتضح من جدول (١١) إن قيمة (ف) كانت (٥٢.٧٩٤) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١٢) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات م = ١٢.٣٧٢	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات م = ١٨.٣٤٠	من ١٠ سنوات فأكثر م = ٢٥.٢٢١
أقل من ٥ سنوات	-	-	-
من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	٥.٩٦٨**	-	-
من ١٠ سنوات فأكثر	١٢.٨٤٩**	٦.٨٨١**	-

يتضح من جدول (١٢) وجود فروق في تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري بين أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر وكلا من أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم "من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات ، أقل من ٥ سنوات" لصالح أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات وأفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات لصالح أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر (٢٥.٢٢١) ، يليهم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بمتوسط (١٨.٣٤٠) ، وأخيرا أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات بمتوسط (١٢.٣٧٢) ، فيأتي في

المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة.

المحور الثاني :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغيرات الدراسة.

وللتحقق من هذا الفرض تم تطبيق اختبار (ت) ، وحساب تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى والجداول التالية توضح ذلك :

جدول (١٣) الفروق في متوسط درجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
ذكور	١٨.٣٣٤	٢.٠٥٧	٢١٣	٣١٣	٩.٤٤١	دال عند ٠.٠١ لصالح الإناث
إناث	٢٩.٢٩٥	٣.٤١٥	١٠٢			

يتضح من الجدول (١٣) أن قيمة (ت) كانت (٩.٤٤١) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الإناث ، حيث بلغ متوسط درجة الإناث (٢٩.٢٩٥) ، بينما بلغ متوسط درجة الذكور (١٨.٣٣٤) .

جدول (١٤) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٣٩١.٠٢٠	٢١٩٥.٥١٠	٢	٣٥.٣٥٣	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٩٣٧٦.٢٥٣	٦٢.١٠٣	٣١٢		
المجموع	٢٣٧٦٧.٢٧٣		٣١٤		

يتضح من جدول (١٤) إن قيمة (ف) كانت (٣٥.٣٥٣) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المستوى التعليمي ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١٥) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المستوى التعليمي	منخفض م = ١٤.٢٠٨	متوسط م = ١٦.٦٥٤	عالي م = ٢٦.١١١
منخفض	-	-	-
متوسط	٢.٤٤٦*	-	-
عالي	١١.٩٠٣**	٩.٤٥٧**	-

يتضح من جدول (١٥) وجود فروق في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى بين أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي وكلا من أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، بينما توجد فروق بين أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي (٢٦.١١١) ، يليهم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط بمتوسط (١٦.٦٥٤) ، وأخيرا أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض بمتوسط (١٤.٢٠٨) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

جدول (١٦) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٣٧٦.٣٣٨	٢١٨٨.١٦٩	٢	٤٣.٤٥٢	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٥٧١١.٩٤٢	٥٠.٣٥٩	٣١٢		
المجموع	٢٠٠٨٨.٢٨٠		٣١٤		

يتضح من جدول (١٦) إن قيمة (ف) كانت (٤٣.٤٥٢) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١)، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المهنة، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٧) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المهنة	مهن دنيا م = ١٣.٣١٩	مهن متوسطة م = ٢٢.٣١٥	مهن عليا م = ٣١.٢٧٨
مهن دنيا	-	-	-
مهن متوسطة	٨.٩٩٦**	-	-
مهن عليا	١٧.٩٥٩**	٨.٩٦٣**	-

يتضح من جدول (١٧) وجود فروق في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى بين أفراد العينة العاملين بالمهن العليا وكلا من أفراد العينة العاملين "بالمهن المتوسطة ، المهن الدنيا" لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن العليا عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة وأفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة العاملين بالمهن العليا (٣١.٢٧٨) ، يليهم أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة بمتوسط (٢٢.٣١٥) ، وأخيرا أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا بمتوسط (١٣.٣١٩) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

جدول (١٨) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٢٣٢.٩٢٠	٢١١٦.٤٦٠	٣	٥١.٠٤١	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٢٩٣٧.٣٥٦	٤١.٤٦٦	٣١٢		
المجموع	١٧١٧٠.٢٧٦	---	٣١٤	---	---

يتضح من جدول (١٨) إن قيمة (ف) كانت (٥١.٠٤١) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير سنوات الخبرة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١٩) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات م = ١٢.٢٠٥	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات م = ٢١.٣٣٦	من ١٠ سنوات فأكثر م = ٢٧.٣٢٠
أقل من ٥ سنوات	-		
من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	٩.١٣١**	-	
من ١٠ سنوات فأكثر	١٥.١١٥**	٥.٩٨٤**	-

يتضح من جدول (١٩) وجود فروق في أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى بين أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر وكلا من أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم "من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات ، أقل من ٥ سنوات" لصالح أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات وأفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات لصالح أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر (٢٧.٣٢٠) ، يليهم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بمتوسط (٢١.٣٣٦) ، وأخيرا أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات بمتوسط (١٢.٢٠٥) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

المحور الثالث :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغيرات الدراسة

وللتحقق من هذا الفرض تم تطبيق اختبار (ت) ، وحساب تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري والجداول التالية توضح ذلك :

جدول (٢٠) الفروق في متوسط درجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
ذكور	٥٢.٣٢٩	٤.٣٨٨	٢١٣	٣١٣	١٤.٠٦٥	دال عند ٠.٠١ لصالح الذكور
إناث	٣٨.٣٢٧	٢.٠٥١	١٠٢			

يتضح من الجدول (٢٠) أن قيمة (ت) كانت (١٤.٠٦٥) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الذكور ، حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٥٢.٣٢٩) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (٣٨.٣٢٧) .

جدول (٢١) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٢٧١.٤٩٣	٢١٣٥.٧٤٧	٢	٥٥.٤١٤	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٢٠٢٥.٠٧٢	٣٨.٥٤٢	٣١٢		
المجموع	١٦٢٩٦.٥٦٥		٣١٤		

يتضح من جدول (٢١) إن قيمة (ف) كانت (٥٥.٤١٤) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير المستوى التعليمي، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٢٢) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المستوى التعليمي	منخفض م = ٢٣.٥٣٧	متوسط م = ٤١.٢١٣	عالي م = ٥٥.٤٥٩
منخفض	-	-	-
متوسط	**١٧.٦٧٦	-	-
عالي	**٣١.٩٢٢	**١٤.٢٤٦	-

يتضح من جدول (٢٢) وجود فروق في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري بين أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي وكلا من أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي (٥٥.٤٥٩) ، يليهم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط بمتوسط (٤١.٢١٣) ، وأخيرا أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض بمتوسط (٢٣.٥٣٧) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في

المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

جدول (٢٣) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع في مكافحة الفساد المالي والإداري تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤١٩٦.٠٩٣	٢٠٩٨.٠٤٦	٢	٤٧.٢٢٠	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٣٨٦٢.٤٧٥	٤٤.٤٣١	٣١٢		
المجموع	١٨٠٥٨.٥٦٨		٣١٤		

يتضح من جدول (٢٣) إن قيمة (ف) كانت (٤٧.٢٢٠) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير المهنة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٢٤) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المهنة	مهن دنيا م = ٢٤.٤١٨	مهن متوسطة م = ٣٥.٥٦٠	مهن عليا م = ٤٧.٣٣٦
مهن دنيا	-		
مهن متوسطة	**١١.١٤٢	-	
مهن عليا	**٢٢.٩١٨	**١١.٧٧٦	-

يتضح من جدول (٢٤) وجود فروق في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري بين أفراد العينة العاملين بالمهن العليا وكلا من أفراد العينة العاملين "بالمهن المتوسطة ، المهن الدنيا" لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن العليا عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة وأفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة العاملين بالمهن العليا (٤٧.٣٣٦) ، يليهم أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة بمتوسط (٣٥.٥٦٠) ، وأخيرا أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا بمتوسط (٢٤.٤١٨) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

جدول (٢٥) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع في مكافحة الفساد المالي والإداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٢٩٢.٠١٥	٢١٤٦.٠٠٧	٢	٣٢.٦٢٦	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	٢٠٥٢١.٩٩١	٦٥.٧٧٦	٣١٢		
المجموع	٢٤٨١٤.٠٠٦		٣١٤		

يتضح من جدول (٢٥) إن قيمة (ف) كانت (٣٢.٦٢٦) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة ، ولمعرفة

اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٢٦) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات م = ٢٨.٠٢٤	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات م = ٣٠.٢٤١	من ١٠ سنوات فأكثر م = ٤٩.٠٠٥
أقل من ٥ سنوات	-		
من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	٢.٢١٧*	-	
من ١٠ سنوات فأكثر	٢٠.٩٨١**	١٨.٧٦٤**	-

يتضح من جدول (٢٦) وجود فروق في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري بين أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر وكلا من أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم "من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات، أقل من ٥ سنوات" لصالح أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، بينما توجد فروق بين أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات وأفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات لصالح أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر (٤٩.٠٠٥) ، يليهم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بمتوسط (٣٠.٢٤١) ، وأخيرا أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات بمتوسط (٢٨.٠٢٤) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة.

المحورا لرابع :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغيرات الدراسة

وللتحقق من هذا الفرض تم تطبيق اختبار (ت) ، وحساب تحليل التباين لدرجات أفراد العينة الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد والجداول التالية توضح ذلك :

جدول (٢٧) الفروق في متوسط درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
ذكور	٧٥.٣٩٢	٦.١٢٧	٢١٣	٣١٣	٢٢.٠١٥	دال عند ٠.٠١ لصالح الذكور
إناث	٤٤٢٠١	٣.٢٢٦	١٠٢			

يتضح من الجدول (٢٧) أن قيمة (ت) كانت (٢٢.٠١٥) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الذكور ، حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٧٥.٣٩٢) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (٤٤.٢٠١) .

جدول (٢٨) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٨٢٩.٢٦٧	٢٤١٤.٦٣٣	٢	٦٤.٩٩٨	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١١٥٩٠.٦٧١	٣٧.١٥٠	٣١٢		
المجموع	١٦٤١٩.٩٣٨		٣١٤		

يتضح من جدول (٢٨) إن قيمة (ف) كانت (٦٤.٩٩٨) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المستوى التعليمي ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٢٩) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المستوى التعليمي	منخفض م = ٤٣.١٧٣	متوسط م = ٦٦.٤٥٨	عالي م = ٨١.٢٥٠
منخفض	-		
متوسط	**٢٣.٢٨٥	-	
عالي	**٣٨.٠٧٧	**١٤.٧٩٢	-

يتضح من جدول (٢٩) وجود فروق في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد بين أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي وكلا من أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط وأفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض لصالح أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي (٨١.٢٥٠) ، يليهم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط بمتوسط (٦٦.٤٥٨) ، وأخيرا أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض بمتوسط (٤٣.١٧٣) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

جدول (٣٠) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤٣٢٩.٢٨١	٢١٦٤.٦٤١	٢	٣٩.٣٩٢	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٧١٤٤.٦٨٧	٥٤.٩٥١	٣١٢		
المجموع	٢١٤٧٣.٩٦٨		٣١٤		

يتضح من جدول (٣٠) إن قيمة (ف) كانت (٣٩.٣٩٢) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المهنة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣١) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

المهنة	مهن دنيا م = ٤٩.١٣٤	مهن متوسطة م = ٥١.٢٨٣	مهن عليا م = ٧٩.٦١٢
مهن دنيا	-		
مهن متوسطة	*٢.١٤٩	-	
مهن عليا	**٣٠.٤٧٨	**٢٨.٣٢٩	-

يتضح من جدول (٣١) وجود فروق في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد بين أفراد العينة العاملين بالمهن العليا وكلا من أفراد العينة العاملين "بالمهن المتوسطة، المهن الدنيا" لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن العليا عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، بينما توجد فروق بين أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة وأفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا لصالح أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة العاملين بالمهن العليا (٧٩.٦١٢) ، يليهم أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة بمتوسط (٥١.٢٨٣) ، وأخيرا أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا بمتوسط (٤٩.١٣٤) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

جدول (٣٢) تحليل التباين لدرجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	٤١٢٠.٩٠٥	٢٠٦٠.٤٥٢	٢	٤٠.٣٨٢	٠.٠١ دال
داخل المجموعات	١٥٩١٩.٦٥١	٥١.٠٢٥	٣١٢		
المجموع	٢٠٠٤٠.٥٥٦		٣١٤		

يتضح من جدول (٣٢) إن قيمة (ف) كانت (٤٠.٣٨٢) وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ، مما يدل على وجود فروق بين درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير سنوات الخبرة ، ولمعرفة اتجاه الدلالة تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣٣) اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات م = ٣٨.٣٦١	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات م = ٦١.٣٠٥	من ١٠ سنوات فأكثر م = ٨٤.٠٩٨
أقل من ٥ سنوات	-	-	-
من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	**٢٢.٩٤٤	-	-
من ١٠ سنوات فأكثر	**٤٥.٧٣٧	**٢٢.٧٩٣	-

يتضح من جدول (٣٣) وجود فروق في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد بين أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر وكلا من أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم "من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات ، أقل من ٥ سنوات" لصالح أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، كما توجد فروق بين أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات وأفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات لصالح أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات عند مستوى دلالة (٠.٠١) ، حيث بلغ متوسط درجة أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر (٨٤.٠٩٨) ، يليهم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بمتوسط (٦١.٣٠٥) ، وأخيرا أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات بمتوسط (٣٨.٣٦١) ، فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

المحور الخامس :

توجد علاقة ارتباطية بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم عمل مصفوفة ارتباط بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها والجدول التالي يوضح قيم معاملات الارتباط :

جدول (٣٤) مصفوفة الارتباط بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها

	تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري	أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى	استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري	الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد	تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الادارى وأليات الحد منها ككل
تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري	-	-	-	-	-
أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى	**٠.٩١٣	-	-	-	-

استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري	٠.٨٢٥**	٠.٦٢٧*	-	-	-
الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد	٠.٦٠٢*	٠.٧٧٤**	٠.٩٠٧**	-	-
تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الادارى وأليات الحد منها ككل	٠.٧٩١**	٠.٨٨١**	٠.٨٦٤**	٠.٧٠٢**	-

يتضح من الجدول (٣٤) وجود علاقة ارتباط طردي بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها عند مستوى دلالة ٠.٠١ ، ٠.٠٥ ، فكلما زاد تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري كلما زادت أهمية التوصل "أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى ، استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري ، الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد" ، كذلك كلما زادت أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى كلما زادت أهمية التعرف علي "استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري ، الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد" ، كذلك كلما زادت دراسة استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري كلما زادت أهمية التخلص من الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد .

المحور السادس :

تختلف الأوزان النسبية لأكثر الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد

وللتحقق من هذا الفرض تم إعداد جدول الوزن النسبي التالي :

جدول (٣٥) الوزن النسبي لأكثر الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد

الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد	الوزن النسبي	النسبة المئوية%	الترتيب
الآثار الاقتصادية	٣٩٩	%٣٦.٧	الأول
الآثار الاجتماعية	٣٢٨	%٣٠.١	الثالث
الآثار السياسية	٣٦١	%٣٣.٢	الثاني
المجموع	١٠٨٨	%١٠٠	

يتضح من الجدول (٣٤) أن أكثر الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد كانت الآثار الاقتصادية بنسبة ٣٦.٧% ، يليها في المرتبة الثانية الآثار السياسية بنسبة ٣٣.٢%، ويأتي في المرتبة الثالثة الآثار الاجتماعية بنسبة ٣٠.١% .

النتائج الإجمالية للدراسة

١- خلصت نتائج الدراسة إلى أن النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الذكور ، حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٢٥.٣١٤) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (١٩.٦٢٧) .

٢- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمى فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

٣- وفيما يتعلق بالمستوى المهنى فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

٤- وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

٥- ٤- وفيما يتعلق بأسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المهنة أنة دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الإناث ، حيث بلغ متوسط درجة الإناث (٢٩.٢٩٥) ، بينما بلغ متوسط درجة الذكور (١٨.٣٣٤) .

٦- وفيما يتعلق بأسباب أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المستوى التعليمي فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

٧- وفيما يخص أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير المهنة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا

٨- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لأسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى تبعا لمتغير سنوات الخبرة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

٩- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لإستراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير الجنس فالقيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) لصالح الذكور ، حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٥٢.٣٢٩) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (٣٨.٣٢٧) .

١٠- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير المستوى التعليمي فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

١١- وفيما يتعلق بتوريع بأفراد العينة وفقا لإستراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري وفقا لمتغير المهنة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

١٢- وفيما يتعلق بتوريع بأفراد العينة وفقا لتحليل التباين لدرجات أفراد العينة في استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

١٣- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا للفروق في متوسط درجات أفراد العينة في الآثار المترتبة

١٤- على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير الجنس حيث بلغ متوسط درجة الذكور (٧٥.٣٩٢) ، بينما بلغ متوسط درجة الإناث (٤٤.٢٠١) لصالح الرجال .

١٥- وفيما يخص بتحليل التباين لدرجات أفراد العينة وفقا للآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المستوى التعليمي فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة في المستوى التعليمي العالي ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المتوسط في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة في المستوى التعليمي المنخفض في المرتبة الأخيرة .

١٦- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لتحليل التباين لدرجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد تبعا لمتغير المهنة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة العاملين بالمهن العليا ، وفى المرتبة الثانية أفراد العينة العاملين بالمهن المتوسطة ، وفى المرتبة الأخيرة أفراد العينة العاملين بالمهن الدنيا .

١٧- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لتحليل التباين لدرجات أفراد العينة في الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد وفقا لمتغير سنوات الخبرة فيأتي في المرتبة الأولى أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر ، ثم أفراد العينة اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية ، ثم أفراد العينة اللذين كانت سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة .

١٨- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لتحليل مصفوفة الارتباط بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها يتضح وجود علاقة ارتباط طردي بين محاوراستبيان تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري وآليات الحد منها عند مستوى دلالة ٠.٠١ ، ٠.٠٥ ، فكلما زاد تصور مؤسسات المجتمع المدنى لظاهرة الفساد الإداري كلما زادت أهمية التوصل "أسباب

انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى ، استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري ، الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد" ، كذلك كلما زادت أسباب انتشار الفساد الإداري والمالى من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنى كلما زادت أهمية التعرف علي "استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري ، الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد" ، كذلك كلما زادت دراسة استراتيجيات مؤسسات المجتمع فى مكافحة الفساد المالى والإداري كلما زادت أهمية التخلص من الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد.

١٩- وفيما يتعلق بأفراد العينة وفقا لتحليل الوزن النسبي لأكثر الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد يتضح أن أكثر الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد كانت الآثار الاقتصادية بنسبة ٣٦.٧% ، يليها في المرتبة الثانية الآثار السياسية بنسبة ٣٣.٢% ، ويأتي في المرتبة الثالثة الآثار الاجتماعية بنسبة ٣٠.١% .

توصيات الدراسة

هناك مجموعة من التوصيات التى يجب أن تأخذ بها الجهات المعنية والمسؤلة للسيطرة على إنتشار ظاهرة الفساد المالى والادارى فى المجتمع من قبل تصور مؤسسات المجتمع المدنى لها. وتتمثل فى :

١- ضرورة العمل الجدي لوضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ لمعرفة من أين يحدث التربح الغير قانونى والثراء الغير مبرر.

٢- تشجيع التفاعل والتواصل مع المواطنين والإعلام بما يمكن من ممارسة الرقابة البناءة وكشف حالات الفساد دون تهويل أو تقليل من خلال عمل خطوط ساخنة للتواصل مع المبلغين عن قضايا الفساد.

٣- عمل انشطة لتعزيز القدرة الرقابية للاعلام والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد وتدريب المجتمع المدني ووسائل الاعلام على التصدى لتلك القضية.

٤- زيادة مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في رسم السياسات والتمثيل الدولي بقواعد ومعايير ومنهجيات مكافحة الفساد وأليات تطبيقها.

٥- حث المعنيين إلى إنشاء منظمة شفافية وطنية تكون جمعية المحاسبين طرفاً فيها وتكون هذه المنظمة على اتصال بمنظمة الشفافية العالمية وذلك في سبيل تحسين مؤشر مدركات الفساد فى المجتمع عن طريق السعي للحد من هذه الظاهرة على كافة الأصعدة.

٦- . إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية .

٧- إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم بإنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة من خلال تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم .

٨- خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة مكافحة البطالة والتضخم (ويصفها البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية من خلال الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة .

٩- ضرورة عقد دورات وندوات توعوية شاملة للموظفين تبين الاثار السلبية والمدمرة لظاهرة الفساد الادري والمالي والواجب الوطني يتطلب الوقوف بوجها والاخبار عن المفسدين وتقديمهم الى العدالة ليكون رادعا لهم، فضلا عن الخطوات والمراحل التي تتضمنها سعيا للوصول إلى إقناع العاملين بدورها في تحسين الأداء.

١٠- ضرورة عقد دورات وندوات توعوية شاملة للموظفين تبين الاثار السلبية والمدمرة لظاهرة الفساد الادري والمالي والواجب الوطني يتطلب الوقوف بوجها والاخبار عن المفسدين وتقديمهم الى العدالة ليكون رادعا لهم، فضلا عن الخطوات والمراحل التي تتضمنها سعيا للوصول إلى إقناع العاملين بدورها في تحسين الأداء.

١١- يجب قيام أجهزة الرقابة المركزية وأجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والمصالح الحكومية بالدور المطلوب منها وذلك بالكشف عن مرتكبي أنماط الفساد المالى و الإداري وتطبيق الأنظمة واللوائح بحقهم بدقة وعدالة، وعدم التساهل معهم وتقديمهم للجهات المعنية بالتحقيق في هذه القضايا تمهيداً لمحاكمتهم ومن ثم معاقبتهم أذا ثبت الجرم بحقهم.

١٢- رفع مستويات الأجور ووضع حد أدنى لها حتى تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات الحياة،حتى تغنيهم عن اللجوء إلى الأساليب المنحرفة ، وترفع معنوياتهم ، وتساعد على الاستقرار ، وتجعلهم في موقع اجتماعي مقبول.

١٣- ان تمارس مؤسسات المجتمع المدني الرقابة الشعبية على العمل الحكومي اضافة الى القطاع الخاص فهي تراقب وتساهم في عملية التنمية من خلال العمل على تحقيق توزيع عادل للموارد.

١٤- ان تعمل على مساعدة مؤسسات الدولة في وضع سياسات جدية لفك الاختناقات والازمات في الشؤون الحياتية .

١٥- ان تلعب دوراً اساسياً في العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والولاء الوطنى ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المجالات العام.

١٦- ان تعمل على اشاعة ونشر ثقافة محاربة الفساد واظهار تاثيراته السلبية على الفرد والمؤسسة والمجتمع باستخدام مختلف وسائل الاعلام .

١٧- ان تطالب مؤسسات الدولة بالشفافية في العمل لغرض القضاء على المجالات والحلقات التنظيمية التي تشكل البؤر التى يمكن ان يعمل من خلال المفسدين.

١٨- ان تؤكد التركيز على توظيف وسائل الاعلام كادوات في يد مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة والنقد والتشهير بالممارسات الفاسدة في المؤسسات المختلفة.

١٩- ان تكون هناك حلقة وصل بين المجتمع والدولة من خلال حثها للدولة على ضرورة مراعاة المستوى المعيشي للعاملين في مؤسساتها بدفع الاجور التي تتناسب مع الجهد المبذول والمستوى الاقتصادي الذي يعيشه البلد مما يبعدهم عن الانحرافات والمغريات التي تدفعهم لاتخاذ اشكال من الفساد الاداري .

Abstract

identify the perception of civil society institutions of the phenomenon of financial and administrative corruption and mechanisms of its reduction

Afield study on some civil society institutions in Menoufia governorate

By Mona Amaraa

The objective of the research is to identify the perception of civil society institutions of the phenomenon of financial and administrative corruption and mechanisms of its reduction The importance of this comes at a time when Egypt and most of the Arab countries are experiencing the most serious stages of financial and administrative corruption affecting development rates And thus lower investment rates for the constant fear of patterns and forms of corruption that spread in Egyptian society .As well as the negative consequences that affect the values and ethics of citizens and their reflection on the low standard of living And hence on the almost zero production rates of the spread of the culture of bribery, corruption and nepotism.

The study relied on the application of ١٣١٥ questionnaires on civil society organizations to find their point of view in the mechanisms of combating different types of corruption and to know their strategies in preserving the society from the phenomenon of corruption

The characteristics of organizations vary according to their economic and social status The importance of the study is the need to combat all types of corruption and diagnose them to find out the most important tools and mechanisms that can limit the growth of this phenomenon to maintain the capacity of society and its potential both material and human.

The study used the descriptive approach as the most suitable methods for the subject of the study.

key words: Visualization - Institutions of civil society - Financial and administrative corruption- Mechanisms and strategies

المراجع

أولا المراجع العربية:

١- احمد زايد ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم : دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، القاهرة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، لجنة الشفافية والنزاهة ،٢٠٠٩ .

٢- أحمد نور : الجرائم المعولمة ، دراسة في سوسيولوجيا الجريمة ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر ، ٢٠٠٢ .

٣- أحمد نور : الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .

٤- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، والظروف السكنية ، لعام ٢٠٠٦ ، إجمالي الجمهورية ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، مايو ٢٠٠٨ .

٤- حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر ، القاهرة ، مركز العقد الاجتماعى ،

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ،٢٠١١.
٥- حنان سالم ، ثقافة الفساد في مصر ، دراسة مقارنة للدول النامية ، القاهرة ، دار مصر المحروسة ، ٢٠٠٣ .
٦- رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي ، الفساد بين الشفافية والمساءلة ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٦ .
٧- سهير عبد المنعم ، أبعاد مكافحة الفساد الإداري في السياسة الجنائية المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين ، المؤتمر السنوي الخامس ، التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية ، ٢٠ – ٢٣ ، أبريل ٢٠٠٣ .
٨- سوزان - روز أكرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، والعواقب والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي ، عمان ، دار الأهلية ، ٢٠٠٣ .
٩- عبدالمجيد محمود ، المواجهة الجنائية للفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع المصري ، روز اليوسف ، القاهرة، العدد، ٤٣٠٨ ، فى ٢٠١١/١/١٧ .
١٠- على عبد الرازق ، استطلاع رأى الجمهور العام والجمهور الخاص حول ثقافة الازمات والكوارث، دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، مؤتمر القاهرة الدولى الثاني، "استطلاعات الراى العام فى مجتمع متغير" القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء من ٨: ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.
١١- محمد البدوي : طبيعية الدراسة السوسيولوجية للفساد ، في: السيد عبد العاطي وآخرون، مشكلات المجتمع المصري ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ .
١٢- معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٨ .
١٣- ميخائيل جونستون ، البحث عن تعريفات : حيوية السياسة وقضية الفساد ، ترجمة محمد البهنسي ، الفساد في الديموقراطيات الغربية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٤٩ ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٤- السيد، مصطفى كامل، (٢٠٠٤)، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٥- الكبيسي، عامر، (٢٠٠٥)، الفساد والعولمة تزامن لاتوأمه، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الرياض.
١٦- سعيد يوسف كلاب وأخرون ، السلطة الوطنية الفلسطنية ، ديوان الرقابة المالية والادارية ، ورقة بحث مقدمة للقاء العلمى الذى تنظمة المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والادارية بجمهورية مصر العربية،٢٠٠٦.
١٧ المحياوي، قاسم نايف علوان (إدارة الجودة في الخدمات : مفاهيم وعمليات وتطبيقات) الطبعة الأولى،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،٢٠٠٦
١٨- بحر يوسف، (الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي) (مجلة المشكاة، العدد الأول، غزة – فلسطين ، ٢٠٠١ م).
١٩- حماد،أحمد عبد الهادي الفساد المالي و الإداري و أهمية الحوكمة في الشركات،متاحة على الموقع الإلكتروني:يوم ٢٩.٠٣.٢٠١٧
٢٠- داود، عماد صلاح الشيخ، (٢٠٠٤)، الشفافية ومراقبة الفساد، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢١- . زويلف، مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد، (١٩٩٣)، التنمية الإدارية والدول النامية، ط١، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
٢٢- سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، (٢٠٠٤)، الفساد في مصـــر: دراسة حالة مصـــر، (٢٠٠٤-١٩٥٢، في كتاب الفساد
٢٣- عايش، حسني،(١٩٩٧)، الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له، دراسات عربية، المجلد ٣٣، العدد١١
٢٤- فريد، مي (عصر من الفساد، من فساد السفح إلى فساد السلطة) (مجلة الكتب وجهات نظر، العدد ٢١ ، السنة الثانية ، ٢٠٠١ م)
٢٥- الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي هنادي يمانيwww.taifsmc.gov.sa

٢٦- المكتبة الافتراضية الانترنيت (www.ordyten.com.)
٢٧- .الأمم المتحدة، (٢٠٠٤)، الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة:سياسات وممارسات، المكتب الإقليمي للبلدان العربية، نيويورك.
٢٨- سوليفان ،جون وشكولنكوف ،الكسندر ،"مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص"،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،واشنطن ،٢٠٠٥،ص ١١و١٤و٢٠
٢٩- اللامي، مازن زاير، الفساد بين الشفافية والاستبداد. مطبعة دانية ، الطبعة الأولى ، بغداد:٢٠٠٧ .
٣٠- الدليمي، باسم فيصل، الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين.رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد:٢٠٠٦ .
٣١- البديري،إسماعيل صعصاع (٢٠٠٧) الفساد الإداري من منظور قانوني، دليل الموظف النزيه،،نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد ،ص٧٥
٣٢- باش،عياد محمد علي،(٢٠٠٧) التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية ،دليل الموظف النزيه،،نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد ،ص٤٣
٣٣- .أبو حمود، حسن،(٢٠٠٢)، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ١.
٣٤- ابو دية أحمد ، الفساد :اسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل التراهة والمساءلة أمان، ٢٠٠٤ ، ص ٣
٣٥- الحراحشة، عبد المجيد،(٢٠٠٣)، الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).
٣٦- السيد، مصطفى كامل، (٢٠٠٤)، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣٧- محمد، عبد اللطيف مصلح (٢٠٠٧): تفعيل الدور الرقابي لمكافحة الفساد الإداري ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين ، المنعقد في صنعاء خلال الفترة ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م المعهد الوطني للعلوم الإدارية ، صنعاء ، اليمن .
٣٨- -حجازي ، المرسي السيد(٢٠٠١): التكاليف الاجتماعية للفساد ، المستقبل العربي ، بيروت ، لبنان.

المراجع الأجنبية:

Glover, Steven. &others, "Auditing & Assurance Services", (٤th, ed-١ , McGraw-Hill, Irwin, ٢٠٠٧.(

-٢Hill, R, jonez.balkin. Administrative corruption. Strategic management journal N٠.٤. ٢٠٠٦.

٣- Gray, Cheryl, Hellman, Joel, & Ryterman, Randi (٢٠٠٥), Anticorruption in Transition ٢: Two Surveys, In Lanyi, Anthony (Ed). An Anticorruption reader: Supplemental Sources on Transparency, Accountability, Prevention, Enforcement &Education United States Agency for International Development (USAID), IRIS Center At The University Of Maryland

٤-)GopAC) Global Organization of Parliamentarians against Corruption, (٢٠٠٥) Controlling Corruption: parliamentarians Handbook, World Bank

٥- Jones,O.and Macpherson,A.(٢٠٠٦).Inter-organization learning and strategic renewal in SMEs:entending the framework,Long Range Plannig,Vol.٣٢,pp١٥٥-٧٥

-٦Jones,O.and Macpherson,A.(٢٠٠٦).Inter-organization learning and strategic renewal in SMEs:entending the framework,Long Range Plannig,Vol.٣٢

-٧Kibwana, K. Kichamu, S. (٢٠٠١).. Initiatives against Corruption in Kenya Legal and policy Interventions, ١٩٩٥ – ٢٠٠١. Nairobi. Clairpress

-٨Lanyi١١. Kosmidou, Kyriaki & Zopounidis, Constantin, (Measurement of Bank Performance in Greece) South –Eastern Europe Journal of Economics ١ (٢٠٠٨), ٧٩-٩٥

-٩Molina,C.& Callahan,J.(٢٠١٠).Fostering Organizational Performance:The Role of Journal of Management Development, Vol. ٢٩, No.١.

Clinard Marshall. B. & Meier Robert F.,(٢٠٠٨), Sociology of Deviant-١٠ Behavior, ٣٠ed , U.S.A., Wadsworth cengage, ٢٠٠٨.